الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.71
7 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد جيوفاني براوتسي (إيطاليا)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.2

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ١٧٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى المزيد من التنفيذ بطريقة فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى للآليات القائمة حاليا لمعالجة المشاكل الناجمة عن الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجه البلدان النامية بغية مساعدتها في الخروج من عملية إعادة الجدولة وأعباء الدين التي لا تطاق،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المدينة، وإذ يؤكد أهميتها رغم التكلفة الاجتماعية المرتفعة التي تنطوي عليها، من أجل تنفيذ برامج الإصلاح والتثبيت الاقتصاديين والتكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وزيادة حجم المدخرات والاستثمارات على الصعيد المحلي، وبلوغ المناقشة للإفادة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما تكون متاحة، وتقليل التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتصدي للجوانب

081299 081299 99-37944

الاجتماعية للتنمية بما في ذلك القضاء على الفقر فضلا عن إقامة شبكات أمان اجتماعي للطبقات الضعيفة والأشد فقرا بين سكانها، وتشجعها على الاستمرار في بذل هذه الجهود،

وإذ ترحب بمبادرة كولونيا المتخذة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والقرارات الأخيرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بشأن المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي ينبغي أن توفر إعفاء أكبر وأوسع وأسرع؛

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ العاجل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي القيود المالية، وإذ تؤكد أيضا الحاجة إلى مشاركة العبء بين أوساط الدائنين العامين الدوليتين والبلدان المانحة الأخرى مشاركة عادلة ومنصفة وشفافة، وإذ تؤكد في هذا الصدد، وجوب تقديم تمويل كاف للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

وإذ ترحب بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس وبعض البلدان الدائنة من خلال إلغاء الديون والإعفاء المساوي لذلك من الديون الثنائية،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف، مرة وإلى الأبد، وحيثما ينطبق ذلك، من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم، وعلى القيام، حيثما ينطبق ذلك، بمعالجة كامل رصيد ديون أشد البلدان النامية فقرا وديونا، بوصفها مسألة ذات أولوية؛

وإذ تلاحظ بقلق بالغ استمرار عبء الديون المرتفعة التي تتحملها معظم البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، التي تفاقمت لأسباب منها الانخفاض المستمر في أسعار كثير من السلع الأساسية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أيضا أن الأزمة المالية الأخيرة قد فاقمت عبء خدمة الديون التي تتحملها كثير من البلدان النامية، ومن بينها البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في سياق الإيفاء بالتزامات ديونها وخدمة ديونها الدولية في حينها رغم القيود المالية الخارجية والمحلية الخطيرة،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عددا متزايدا من البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون يواجه صعوبات في الإبقاء بالتزامات خدمة الديون الخارجية، لأسباب منها القيود على السيولة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الفعالة للديون التي تتحملها البلدان النامية، ومنها البلدان المنخفضة الدخل، عنصر هام من بين العناصر الأخرى لنموها الاقتصادي المطرد ولأداء الاقتصاد العالمي مهامه بيسر،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن ضخامة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تمثل مشكلة تعوق تنميتها، وإذ تؤكد، في هذا السياق، على أهمية التنفيذ الكامل والسريع للمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

وإذ تؤكد ضرورة أن تواصل الاستراتيجية الدولية، الناشئة المتعلقة بالديون، تناول قدرة البلدان النامية على تحمل الديون، وتؤكد أيضا، في هذا الصدد، الحاجة الماسة إلى التنفيذ الكامل والسريع للمبادرات التي ستساعد البلدان النامية بقدر أكبر، وخاصة البلدان الأفقر والمثقلة بالديون ولا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تحسين حالة الديون فيها، في ضوء استمرار المستويات المرتفعة والتي لا يمكن تحملها لأعباء المجموع الكلي لأصل الديون وخدمتها،

وإذ تؤكد أيضا الحاجة إلى استمرار النمو الاقتصادي العالمي إلى ضرورة وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة لمعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والممارسات التجارية والحصول على التكنولوجيا وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى الموارد للنمو الاقتصادي المطرد للبلدان النامية وتنميتها المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ولمؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة،

وإذ تلاحظ أن الآليات من قبيل إعادة جدولة الديون وتحويل الديون غير كافية وحدها لحل المشاكل المتصلة بالقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل،

وإذ تؤكد أهمية تهيئة بيئة تمكينية سليمة من أجل إدارة الديون بطريقة فعالة،

وإذ تدرك تلك الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي من أجل الإسهام في إيجاد حلول فعالة ومنصفة وذات منحى إنمائي ودائمة لمشاكل الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية، وإذ يؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى تحقيقا لهذه الغاية؛

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية[1]؛

٢ - تسلم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

---

(١) A/54/370.

٣ - تسلم أيضا بأن مبادرة كولونيا والقرارات الأخيرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن المبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تسهم في تحقيق حلول دائمة لأعباء الديون الخارجية وخدمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية المثقلة بالديون؛

٤ - تكرر نداءها إلى البلدان الصناعية التي لم تسهم بعد في مرفق التكيف الهيكلي المعزز (الذي يطلق عليه حاليا مرفق تقليل الفقر والنمو) وفي الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بأن تتقدم على الفور بمساهماتها؛

٥ - تلاحظ الاتفاق بشأن عناصر الخطة التمويلية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتؤكد، في هذا السياق، على إلحاحية توفير موارد جديدة وإضافية من أجل تأمين تمويل كاف لخطة تمويلية عامة للمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك على وجه الخصوص الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في سياق مشاطرة منصفة وشفافة للأعباء ستتيح بدء تنفيذ المبادرة، والشروع في تخفيف عبء الديون في البلدان التي تحتاج إلى تخفيف لديونها بأثر رجعي وإلى البلدان التي من المتوقع أن تبلغ نقطة اتخاذ القرار في المدى القريب، دون المساس بالتمويل الذي يتاح من خلال منافذ العروض التساهلية من مثل المؤسسة الإنمائية الدولية، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية تطبيق المبادرة المعززة في البلدان المؤهلة التي وصلت بالفعل إلى نقطة القرار أو نقطة الإكمال في إطار المبادرة السابقة؛

٦ - تلاحظ أن ما يسمى بنهج مراحل الإنجاز القائمة يتيح الفرصة لتقصير الإطار الزمني لتنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمام البلدان التي تستوفي الشروط اللازمة بما يمكن معه حدوث تخفيف لعبء الديون على نحو أسرع منه في الإطار الأصلي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحث في هذا السياق، على التنفيذ السريع لهذا النهج، وترحب بالمرونة التي توفرها المبادرة المعززة من حيث المساعدة المؤقتة والتبكير في تسليم الديون للبلدان المؤهلة التي تستوفي الشروط؛

٧ - تشدد على أهمية توخي المرونة في تنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك تقصير الفترة الفاصلة بين مرحلة اتخاذ القرار ومرحلة الإنجاز، مع مراعاة أداء السياسات في البلدان المعنية على النحو الواجب، بطريقة شفافة وبمشاركة كاملة من البلدان المدينة؛

٨ - تلاحظ وجود إمكانية في الوقت الراهن لاتساع نطاق الأهلية بموجب المبادرة كيما تشمل ٣٦ بلدا، ونتطلع، في هذا الصدد، إلى استعراض مبكر لقائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٩ - تشدد على أهمية النظر في زيادة المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية في إطار المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك أهمية التقييم المتواصل والرصد النشط للآثار المترتبة على الشروط القائمة بخصوص معايير الأهلية وذلك من أجل كفالة التغطية الكافية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعتبر، في هذا الصدد، زيادة المرونة ذات أهمية خاصة للحالات غير القاطعة المعروفة وحالات البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، ويتصل ذلك بمسائل شتى منها تفادي التأخيرات في وضع سجل متابعة للأداء الاقتصادي الذي سببته نكسات مؤقتة تعزى إلى صدمات خارجية، وذلك لمساعدتها على التخلص من عملية إعادة الجدولة ومن أعباء الديون التي لا يمكن تحملها؛

١٠ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة تعزيز شفافية ونزاهة تحليل القدرة على تحمل الديون، وتشجع على الاستمرار في التكليف، بإجراء دراسات ذات صلة بشأن مشكلة ديون البلدان النامية.

١١ - ترحب بالإطار المقترح من أجل تعزيز الصلة بين تخفيف عبء الديون وتقليل الفقر، وتشدد على ضرورة التنفيذ المرن لهذا الإطار، مع إدراك أنه، وان ينبغي أن تكون ورقة استراتيجيته تقليل الفقر جاهزة عند بلوغ مرحلة اتخاذ القرار، فإن مرحلة اتخاذ القرار يمكن بلوغها في مرحلة انتقالية دون الاتفاق على ورقة الفقر لكنه يتعين في جميع الأحوال تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ استراتيجية تقليل الفقر عند بلوغ مرحلة الإنجاز؛

١٢ - تشدد على ضرورة أن تكون برامج تقليل الفقر، المتصلة بالمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نابعة من الأقطار ومعدة وفقا لأولويات وبرامج البلدان المؤهلة بموجب المبادرة؛ وتؤكد على دور المجتمع المدني في هذا الصدد؛

١٣ - تؤكد الحاجة لأن تهتدي جميع مبادرات تخفيف الديون، بطرائق شفافة ويمكن التنبؤ بها بقدر أكبر، ولإشراك البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجرى أثناء فترة التكيف؛

١٤ - ترحب بقرار تلك البلدان التي ألفت الديون الرسمية الثنائية، وتحث البلدان الدائنة، التي لما تفعل ذلك بعد، على النظر في الإلغاء الكلي للديون الثنائية الرسمية للبلدان المؤهلة بموجب المبادرة، وعلى القيام، حسب الاقتضاء، باتخاذ اجراءات لتلبية احتياجات بلدان ما بعد الصراعات، ولا سيما البلدان التي عليها متأخرات طويلة الأمد، والبلدان النامية التي أصابتها كوارث طبيعية جسيمة، والبلدان الفقيرة ذات المؤشرات المنخفضة جدا في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، بما في ذلك النظر في إمكانية اتخاذ تدابير لتخفيف الديون بطرق منها الإلغاء والإعفاء المساوي لذلك من الديون الرسمية الثنائية، وتؤكد أهمية بناء تحالفات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جميع البلدان لضمان العمل في

أقرب وقت ممكن على تنفيذ قرارات الإعفاء من الديون حتى يتسنى للبلدان المؤهلة بموجب المبادرة الإفادة بسرعة من هذه القرارات؛

١٥ - تلاحظ أن بوسع الصناديق المتعددة الأطراف لتخفيف الديون أن يكون لها أثر إيجابي في مساعدة الحكومات في حماية أو زيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية وتشجع المانحين على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد في سياق المبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٦ - تؤكد المبدأ الذي يقضي بألا يكون لتمويل أي تخفيف من الديون تأثير سلبي على دعم الأنشطة الإنمائية الأخرى التي تخدم البلدان النامية، بما في ذلك مستوى تمويل برامج الأمم المتحدة وصناديقها، وترحب، في هذا الصدد، بقرار اللجنة الوزارية التابعة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية (اللجنة الإنمائية) بألا يمس التمويل المتاح من خلال نوافذ المعاملات التساهلية، من مثل المؤسسة الإنمائية الدولية، وتعرب عن تقديرها لبلوغ أو حتى لتجاوز بعض البلدان المتقدمة النمو الهدف المتفق عليه للمعونة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة، وتطلب، في الوقت ذاته، الى البلدان المتقدمة النمو الأخرى بلوغ هذا الهدف في أقرب وقت ممكن؛

١٧ - تعرب عن ارتياحها للإجراء الذي اتخذته البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فيما يتعلق بديون البلدان المتأثرة بالإعصار ميتش، وتشدد من جديد، في هذا الصدد، على ضرورة تحقيق الوعود الثنائية، بتخفيف عبء الديون في أقرب الآجال، عملا على تحرير الموارد التي تحتاج اليها جهود التعمير الوطنية، وترحب بما قررته بلدان مختلفة لمعالجة حالة الديون لنيكاراغوا وهندوراس بما في ذلك إلغاء ديونها الثنائية وتدعو البلدان الأخرى الى أن تحذور حذو هذه البلدان؛

١٨ - تشجع أوساط الدائنين الدوليين على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة في حالة البلدان التي يرتفع فيها مستوى الديون المتراكمة ارتفاعا كبيرا، بما في ذلك تدابير تحويل ديون البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا، بغية تقديم مساهمة مناسبة ومطردة من أجل الهدف المشترك، وهو القدرة على تحمل الديون؛

١٩ - تدرك الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والبلدان الأخرى المثقلة بالديون في الإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية وفي خدمة تلك الديون، وتلاحظ تدهور الحالة في سياق قيود أكبر على السيولة وغير ذلك من القيود في بعض هذه البلدان، مما سيتطلب معالجة لحالة الديون لتضمن، حسب الاقتضاء خفضا عاجلا للديون؛

٢٠ - تدعو الى اتخاذ اجراءات متضافرة للعمل الوطني والدولي بشكل فعال على معالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، من أجل حل مشاكل هذه البلدان في تحمل الديون الطويلة الأجل بعدة وسائل، منها القيام، حسب الاقتضاء، بإجراء خفض كبير لأصل ديونها، وغير ذلك من الآليات المناسبة والمنظمة لتخفيض الديون، وتشجع جميع البلدان الدائنة والمدينة على الاستفادة بأقصى ما يمكن من جميع الآليات الموجودة لتخفيض الديون؛

٢١ - تدرك الجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة فيما يتعلق بالإيفاء بالتزاماتها بخدمة ديونها رغم التكلفة الاجتماعية الباهظة التي تتكبدها، وتشجع، في هذا الصدد، جميع الدائنين الخاصين، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم الرامية الى معالجة مشاكل الديون التجارية للبلدان النامية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المتأثرة بالأزمة المالية؛

٢٢ - تدرك أيضا الحاجة الى مواصلة العمل مع جميع الدائنين بغية تيسير استمرار الوصول الى الأسواق الرأسمالية الدولية، وتحث الحكومات إذا حالت ظروف استثنائية بين البلد وبين إيفائه مؤقتا بالتزاماته بخدمة ديونه، على العمل مع الدائنين بطريقة شفافة وحسنة التوقيت من أجل الوصول الى حل عملي لمشكلة التسديد؛

٢٣ - تسلم أيضا بالحاجة الى الافادة القصوى من التدابير القائمة لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك المرافق القائمة لتخفيف الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، مثل مقايضة الديون برأسمال سهمي، ومقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، ومقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابل التنمية، وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أضعف قطاعات المجتمع في تلك البلدان، وتطوير تقنيات تحويل الديون المطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية بما يتمشى والأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥[٢].

٢٤ - تؤكد على ضرورة أن يسهم تخفيف عبء الديون في الأهداف الإنمائية، بما في ذلك تقليل الفقر، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على توجيه الموارد التي يُفرج عنها من خلال تخفيف عبء الفقر، ولا سيما من خلال إلغاء الديون وتخفيفها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٢٥ - تلاحظ، مع التسليم بفوائد تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، الأثر الضار الناجم عن تقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل على أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وحالة مديونية البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات، وكذلك تحرير الحسابات الرأسمالية بطريقة منظمة وتدريجية وجيدة التعاقب من أجل مواكبة تعزيز قدرة البلدان على تحمل نتائجه، بغية تخفيف الأثر الضار الناجم عن ذلك التقلب؛

٢٦ - وتلاحظ أيضا أن تخفيف أعباء الديون لن يؤدي وحده إلى تخفيف حدة الفقر، وتؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة تهيئة بيئة تمكينية وكذلك على وجود خدمة وإدارة عامتين تتسمان بالكفاءة والشفافية وتخصصان للمساءلة، وتؤكد أيضا على إلحاحية تأمين مستوى كاف لدعم التمويل من أجل تخفيف أعباء الديون، ولا سيما الاتفاق على خطة تمويل عامة للمبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

---

(٢) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8.

٢٧ - تؤكد على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في إدارة الديون، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساندة الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية، وتؤكد، في هذا الصدد، على أهمية المبادرات من مثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي[٣] وبرنامج بناء القدرة على إدارة الديون؛

٢٨ - تعيد تأكيد استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات[٤]، وبخاصة الإجراءات المناسبة المطلوبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

٢٩ - تؤكد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، دعما لتنفيذ البلدان النامية للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، لتمكينها من التخلص من عبء الديون المتراكمة واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا، والقضاء على الفقر؛

٣٠ - تؤكد أيضا على أهمية توفير موارد كافية لتدابير تخفيف عبء الديون في ضوء الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية الدولية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية وكذلك الخارجية من أجل تنمية البلدان النامية بما في ذلك البلدان النامية في أقل البلدان نموا وأقل البلدان نموا في أفريقيا؛

٣١ - تؤكد على أهمية التجارة بالنسبة للتنمية وتخفيف حدة الفقر وانتعاش الاقتصاد العالمي المطرد، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة أن تعود المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بفوائد مبكرة وكبيرة على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وأن تحسن الوصول إلى الأسواق وأن تتابع تقليل الحواجز التي تعرقل التجارة؛

(٣) نظام إدارة الديون والتحليل المالي نظام محوسب أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع هياكل إدارية ومؤسسية وقانونية مختصة لإدارة الدين العام الخارجي والمحلي إدارة فعالة وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، ركب النظام في مكاتب الديون في خمسين بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٤) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

٣٢ - تشدد على أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بغية تحسين إمكانية تخلصها من مشاكل الديون وخدمة الديون، وتشدد أيضا على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على تهيئة بيئة خارجية مواتية، وذلك من خلال جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، والإشراف الفعال على معدلات الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، وتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

٣٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص أيضا، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ بداية التسعينيات بشأن التنمية، فضلا عن نتائج عمليات الاستعراض، ولا سيما المتصلة منها بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن تقريره تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة هذه الديون التي تواجهها البلدان النامية؛

- - - - -